قلت اما وجهه فمذهب المازني والمبرد والفارسي انه اسم للمكان المتوجه
اليه فعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر ومذهب غيرهم انه مصدر وهو
الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازني ايضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ
قاله بعضهم والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على فعله
اذ لا يعرف وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها منه الا حمله
على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه
التوجه محذوف زوائده وقيل وجهة ورجح الشلوبين القول بانه مصدر قال لان وجهة
بمعنى واحد ولا يحكى ان يقال في جهة انه اسم مكان اذ لا ينبغي للمحذوف وجه الرابع فهم
من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو ان ما فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف الا ما شذ من قول
بعضهم يسر مضارع يسر واصله ييسر محذوف الياء وشذ ايضا يئس مضارع يئس
ثم انتقل الى النوع الثاني فقال

وحذف همز افعل استمر في مضارع وبنيتي متصف

قال ط حذف همزة افعل من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله والى هما الاشارة بقوله
وبنيتي متصف فتقول اكرم اكرم فهو مكرم وكان حق افعل ان يجيء مضارعه على يؤفعل
بزيادة حرف المضارعة على اول الماضي كما فعل في غيره من الامثلة نحو ضارب يضارب
وتعلم يتعلم الا انه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة افعل معها
لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة وحمل على ذي الهمزة اخواته واسما الفاعل والمفعول
تنبيهان الاول لا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل الا في ضرورة او كلمة مستندرة
فمن اثباتها في الضرورة قوله : فانه اهل لان يؤكرما : وانشد سيبويه
وصاليات ككما يؤثفين قالوا انما هي اثفين ووزن اثفية على هذا افعلة
والهمزة زائدة وقال السيرافي لا حجة فيه لاحتمال اصالة الهمزة فيكون اثفين فعلين
كسلقين وقد اجاز سيبويه في همزة اثفية الاصالة والزيادة لان الكلمة المشهورة
قولهم ارض مؤرنبة بكسر النون اي كثيرة الارانب وقولهم كساء مؤرنب اذا اختلط
صوفه بوبر الارانب هذا على القول بزيادة همزة ارنب وهو الاظهر الثاني نحو ابن لك

همزة

هو ابعلها في قولهم اراوهرا او عينا فعن لهم في ابعل الابل فعيل الابل لم تحذف
لعدم مقتضى الحذف فتقول هرا ويهري فهو مهري وهراو وعيل الابل يعبلها فهي
معيلة اه ثم انتقل الى النوع الثالث فقال

ظلت وظلت في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا

قال في شرح الكافية كل فعل مضاعف على وزن فعل فان اسند الى تاء الضمير ونونه
يستعمل على ثلاثة اوجه تاما نحو ظللت ومحذوف اللام مفتوح الفاء نحو ظلت ومحذوف
اللام مكسور الفاء نحو ظلت اه وقد فهم منه بوابن الوالي ان هذا الحذف مطرد
في كل فعل مضاعف على فعل والى هذا ذهب الشلوبين وصرح سيبويه بانه شاذ
ولم يرد الا في كلمتين من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لغة
ثالثة من زائد الثلاثة وهو احست في احسست وصرف مذهب الرعي والعرب الى ابي
عصفور وحكى في التسهيل انه لغة بني سليم ونسبه لحيرة على ابن عصفور الثانية
مقتضى قوله على فعل اختصاص هذا الحذف بمكسور العين ونص في التسهيل فيشمل
المفتوح والمكسور وقد حكى ابن الانباري الحذف في لغت من المفتوح وفهم في همت
الثالث مقتضى قوله على فعل ايضا اختصاصه بالثلاثي وكلامه في التسهيل يشمل
الزائد على الثلاثة وتقدم تمثيله باحست الرابع صرح بان المحذوف في ظلت وظلت
لام الكلمة وصرح في التسهيل بان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه فان قلت
ما وجه فتح الفاء وكسرها قلت وجه فتحها ابقاء حركتها لانها مفتوحة في الاصل
ووجه كسرها نقل حركة العين اليها وذكر ابو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة اهل
الحجاز وفتحها لغة بني تميم وقوله وقرن في اقررن يعني ان الحذف قد جاء في الامر ايضا بشرط
ان تكون عينه مكسورة وهذا كقراءة نافع وقرن في بيوتكن هو من قر يقر في المكان
فتح العين في الماضي والكسر في المستقبل فلما امر به اجتمع مثلان اولهما مكسور فحذفت العين
كما فعل في الماضي ومثاله يقرن في يقررن وذكره في شرح الكافية وكذلك يستعمل
في نحو يقررن واقررن فيقال فيهما يقرن لا على فتح القاف في هذين وشبههما غير
جائز اه وقال الشارح الغالب في هذا النحو ان المضارع على يفعل اذا كان مضاعفا

Copyright © King Saud University